

واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية

The reality of electronic banking in the Algerian commercial banks

جليلة عبد الجليل، طالب دكتوراه، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار.
بن عبد الفتاح دحمان، أستاذ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار.

تاريخ الاستلام: 2018/05/16 ؛ تاريخ القبول: 2018/05/17 ؛ تاريخ النشر: 2019/07/07

مستخلص:

ترتبط البنوك كغيرها من المؤسسات بمحيط مؤسساتي خارجي، وبالتالي فهي تتأثر بما يجري حولها من تطورات وتغيرات، ولعل من أهم الأحداث التي أجبرت البنوك على التكيف معها هي تلك الثورة التكنولوجية، التي جعلت العالم قرية صغيرة خاصة ما تعلق بمجال الإعلام والاتصال، فظهرت التجارة الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية، وعليه زاد اهتمام البنوك بتكنولوجيات الإعلام والاتصال لما لها من انعكاس ايجابي على العمل المصرفي، والجزائر بالرغم من توفرها على بنية تحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال إلا أن آليات عمل الصيرفة الإلكترونية وأدائها في الجزائر تبقى دون مستوى الإمكانيات المسخرة. الكلمات المفتاحية: البنوك، الصيرفة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، الصناعة المصرفية، وسائل الدفع الإلكترونية. تصنيف JEL: E59؛ O14.

Abstract:

Banks, like other institutions live in the external environment, and they are affected by what is happening around developments and changes, and perhaps the most important events that banks are forced to adapt to them. are those of the technological revolution, which made the world a small village particularly attached to the media and This is due to the positive impact on the banking sector, and despite the fact that Algeria is available on the infrastructure of information and communication technologies, electronic banking in the country remains underdeveloped.

Keywords: banks, e-banking, electronic banking, banking industry, electronic payment method.

Jel Classification Codes : E59 ;O14.

* جليلة عبد الجليل، البريد الإلكتروني: djelaila@yahoo.fr

مقدمة :

تعد البنوك من المنشآت الحيوية ضمن اقتصاد أي بلد في العالم، بالنظر للدور الذي تقوم به في تمويل الاقتصاد إضافة إلى الوساطة المصرفية، ونظراً للأهمية التي تولى للصناعة المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان لزاماً على القائمين عليها بتكييفها مع تطورات العصر الذي يتميز بالثورة المعلوماتية، فلقد كانت إسهامات العلماء والباحثين في مجال نظم المعلومات العالمية في أوائل القرن العشرين لها بصمة في إجراء اتصالات تفاعلية بين المنتج والمستهلك، وتعتبر الجمعية العالمية الإلكترونية عام 1906 النواة الأولى التي نشطت في الميدان الإلكتروني، وبرزت الحاجة إلى تطوع التقنية الإلكترونية في الاتصالات الحديثة، وأصبح العالم كقربة صغيرة من حيث انتقال الحاجات، الطلبات والرغبات في وقت وجيز، إذ رمت هذه التغيرات والتوجهات نحو التكنولوجيا ظلها على العمليات المصرفية، وبالتالي وُلد ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية وضرورة الاعتماد عليها كتوجه استراتيجي في العمل المصرفي يلبي حاجات ورغبات زبائن البنوك ويزيد من قدرتها التنافسية، وقد تبنت الجزائر كغيرها من البلدان فكرة الصيرفة الإلكترونية، وهذا ما تجسد في بعض الخدمات المقدمة من طرف البنوك العاملة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، وإن كان ولوج الجزائر إلى مجال العمل المصرفي الإلكتروني لم يرق إلى مستوى الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول العربية، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف القائمين على القرار المصرفي في الجزائر لتدعيم البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى الهيئات المصرفية، فأمام هذه التطورات الحاصلة على مستوى الصناعة المصرفية عالمياً، والتوجه نحو الصيرفة الإلكترونية كسبيل يفرض نفسه لزيادة القدرة التنافسية للبنوك تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تأثرت ملامح الصناعة المصرفية في الجزائر بالتطورات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال؟ وما مستوى خدمات الصيرفة الإلكترونية المقدمة في النظام المصرفي الجزائري؟

أولاً: الصيرفة الإلكترونية و مزاياها.

1- تعريف الصيرفة الإلكترونية :

تمثل الصيرفة الإلكترونية المعاملات المالية بين المؤسسات المصرفية والمالية والأفراد والشركات التجارية الحكومية متخذة من التكنولوجيا والابتكار كأدوات لتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة للعمل (حماد، 2003، ص141).

وعرفتها لجنة بازل بأنها العمليات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها بالاعتماد على التكنولوجيا و الابتكار من خلال شبكات إلكترونية وتطبيقات أجهزة الحاسوب (Basel commitee)

2003, <http://www.bis.org/publ/bcbs98.pdf>

كما تعرف أيضاً بأنها إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون الزبون مضطراً للتنقل إلى المصرف، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه في منزله أو في مكتبه وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان (الشمري و عبد الفتاح، 2007، ص 80).

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نستنبط تعريفاً للصيرفة الإلكترونية بأنها تقديم البنوك لزيائنها منتجات مصرفية عبر شبكة اتصال إلكترونية، بطريقة تتجاوز فيها بعدي الزمان والمكان، حيث يستفيد الزبون من تلك الخدمات في أي زمان (أي حتى خارج دوام البنك) وفي أي مكان (أي خارج محل البنك).

2- مزايا الصيرفة الإلكترونية:

إن المدافعين عن الصيرفة الإلكترونية e-banking يؤكدون بأنها أكثر سرعة، أحسن وأقل تكلفة مقارنة بالصيرفة التقليدية (Faster, Better, Cheaper) أي: (أسرع، أحسن، أرخص) فهذه المفردات أضحت أكثر ارتباطاً بالتجارة الإلكترونية، كما أن المفردات المتداولة أو الشائعة بخصوص خدمات الصيرفة الإلكترونية ما بين المستهلكين تتمثل في: (anything, anytime, anywhere) أي: (أي شيء، في أي وقت، في أي مكان) (GUP, 2003, pp 131-152).

حيث نجد أن المفردات المذكورة تشمل ضمناً العديد من المزايا التي ترافق العمل المصرفي الإلكتروني، والتي يستفيد منها إما البنك أو الزبون، وعلى هذا يمكن أن نقسم هذه المزايا إلى جزأين كما يلي:

1-2- مزايا الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنك:

تحقق البنوك بعض المزايا من خلال اعتمادها للصيرفة الإلكترونية ومن أهمها (بن عياد و سماحي، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: <https://elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/maktaba>):

- تُمكن التكنولوجيا البنوك من استغلال البيانات المتوفرة لديها حول عملاءها وتحويلها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات.
- زيادة المنافسة بين البنوك، مما يسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة ومن ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي.
- إيجاد الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة، وجذب عملاء مرتقبين من جهة أخرى.

- تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الأوراق، الوقت والجهد في البنوك لإنهاء معاملات العملاء، الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة الكلية التي تقوي الميزة الإستراتيجية التي تعتبر متغيراً مهماً في التمييز التنافسي.

- تزيد الميزات التنافسية التي يحاول كل بنك نجاح التميز بها في خدماته، فاتصال الزبون ببنكه عبر الإنترنت يزيد حسب جودته وسرعته من التميز البنكي للجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.

2-2- مزايا الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للزبون:

- توفر خدمات الصيرفة الإلكترونية في أوقات غير محدودة 24/سا و 24/سا وفي كل أيام الأسبوع أي 7 أيام/7 أيام، فالزبون يكون في غنى عن التنقل إلى البنك أوقات دوامه، كما أن الزبون قد تصادفه وتعترضه رغبات مفاجئة وفي ظرف زمني خارج أوقات عمل البنك، ما يجعل الصيرفة الإلكترونية حلاً مناسباً لهذه الحالات الطارئة.

- الوظائف المقترحة من خلال التطبيقات المحملة التي يوفرها البنك على موقعه للزبائن، تتيح للزبون عدة خيارات للحصول على خدمات البنك حسب تطلعاته وأذواقه، كما أن هذه التطبيقات تطورت كثيراً لارتباطها بالتكنولوجيا الحديثة، ما تجعل الزبون أمام خدمات مصرفية عديدة ومتنوعة مقترحة على موقع البنك.

- إن الصيرفة الإلكترونية تقلل من أهمية العامل الجغرافي بالنسبة للصناعة المصرفية، فالزبون الذي يستفيد من منتجات الصيرفة الإلكترونية يكون في غنى عن الانتقال إلى البنك، وذلك من خلال استخدام الشبكة التي تربطه بالبنك، واستعماله لجهاز الكمبيوتر المنزلي أو جهاز التليفون المحمول، فلقد أصبح باستطاعة الأفراد الحصول على بعض الخدمات التي تقدمها بنوك عالمية عبر الإنترنت وهم داخل أوطانهم.

ثانياً: واقع تكنولوجيات الإعلام والاتصال TIC بالجزائر:

تُعرف تكنولوجيات الإعلام والاتصال بأنها المكونات المادية والبرمجيات ووسائل الاتصال عن بعد، وإدارة قواعد البيانات وتقنيات معالجة المعلومات الأخرى المستخدمة على الحاسوب (العلجوني، 2005، ص59)، وتعد الصناعة المصرفية من أهم مستهلكي تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لما تقدمه هذه الأخيرة من ابتكارات واختراعات تجعل من العمل المصرفي أقل تكلفة وأسرع من حيث تقديم الخدمات وزيادة القوة التنافسية لتلك البنوك.

أما عن البنوك الجزائرية وأمام تحديات العولمة المالية وحدة المنافسة، أدركت أنها أمام أمر لا مفر منه وهو الاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تقديم خدماتها، وذلك لتجاوز النقائص التي تشوب العمل المصرفي.

1- نظم الحوسبة: يمكن تقسيم هذه النظم إلى قسمين مهمين هما كالآتي.

1-1- أجهزة الكمبيوتر (الحاسوب): في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2003 سجلت الجزائر نسبة 7,1 بالألف من مقتني الكمبيوتر وهي نسبة محتشمة مقارنة بالمعدل العالمي لبعض الدول، فحسب مسح قامت به شركة نيلسن للأبحاث (شركة نيلسن، شركة إدارة أداء عالمية، متخصصة في مجال الأبحاث التسويقية، وتوفر فهماً شاملاً لما يشاهده المستهلكون ويشترونه) سنة 2007، احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الأولى بنسبة 88% من الأسر تمتلك حاسوباً تلمها هونج كونج ب 84% وتايوان ب 81%، في حين تقدر هذه النسبة في الولايات المتحدة ب 71%. وفي المملكة المتحدة أيضاً ب 71%. وفي سنة 2005 أطلقت الحكومة الجزائرية برنامج أسترنيك OUSRATIC الذي كان يهدف إلى تعميم استعمال الكمبيوتر من طرف الأسر الجزائرية، فارتفعت النسبة إلى 10,7 بالألف من خلال هذه الحملة التي كانت تصبو للوصول إلى بيع خمسة ملايين حاسوب في نهاية 2010 (بن الزين، 2016، ص 13)، وفي هذا الصدد قدرت دراسة أن أجهزة الكمبيوتر التي تباع سنوياً في الجزائر عددها 200.000 جهاز (صراع، 2014، ص 134).

2-1- البرمجيات أو برامج الحاسوب: لا يزال هذا المجال بعيداً عن مستويات الأداء العالمية، رغم وجود موارد بشرية ذات كفاءة، ويرجع السبب في ذلك إلى المنافسة القوية جداً من الشركات العالمية في هذا الميدان، بالإضافة إلى هذا يوجد في الجزائر أكثر من 95 برنامج مستعمل وهي نتيجة لعملية القرصنة، وهذه العملية تعتبر من أهم معوقات تطوير برامج الحاسوب (بلعياش، 2015، ص 189).

2- نظم الاتصال: تتكون نظم الاتصال من عنصرين أساسيين، العنصر الأول يتمثل في وسائط الاتصال المتمثلة في الأقمار الصناعية والربط السلكي واللاسلكي، أما العنصر الثاني فيتمثل في الشبكات مثل الإنترنت.

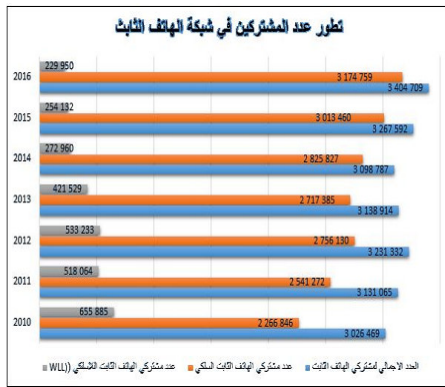
1-2- الإنترنت في الجزائر: تم ربط الجزائر بشبكة الإنترنت سنة 1994 حيث كانت تقدر سرعة الارتباط آنذاك ب 9,6 Ko، وقد وصلت سنة 1996 إلى 64 ألف حرف في الثانية، ثم واحد ميغابايت سنة 1998، ثم اثنان ميغابايت سنة 1999، وبظهور مزودين جدد خواص وعموميين للإنترنت إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني زاد عدد مستخدمي الشبكة، ووصلت سرعة الإنترنت سنة 2009 إلى 30,65 ميغابايت، وتشهد حركة الإنترنت في الجزائر ديناميكية كبيرة في الآونة الأخيرة مقارنة (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة: <https://www.mpttn.gov.dz/ar>), بالسنوات السابقة.

2-2- الهاتف الثابت والهاتف المحمول:

فاق عدد مشتركى الهاتف الثابت السلكي في الجزائر الثلاثة ملايين مشترك سنة 2016، حيث اتجه عددهم نحو الزيادة في الثلاث سنوات التي سبقت تلك السنة، بالمقابل وفي نفس هذه الفترة سجل عدد

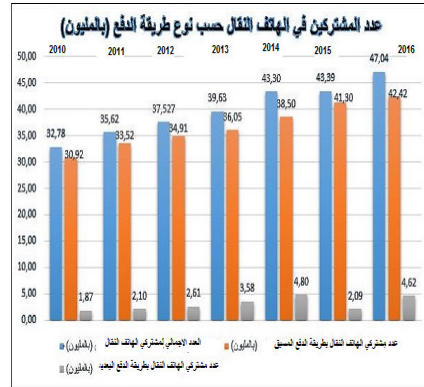
المشركين في خدمة الهاتف الثابت اللاسلكي الذي خصص للمناطق الريفية انخفاضاً مستمراً نتيجة إستراتيجية الجزائر في تطوير البنية التحتية للاتصالات في المناطق الريفية، كما أن نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر ارتفعت إلى 43,40% سنة 2016 ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على خدمة الهاتف الثابت لزدواجية الخدمة (هاتف ثابت مع الإنترنت)، أما الهاتف النقال أو المحمول فقد شهدت خدماته تحسناً ملحوظاً، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بخدمة الهاتف النقال نسبة 98% عام 2016، وبلغ عدد المشتركين 47,04 مليون مشترك سنة 2016 مقابل 43,39 مليون مشترك سنة 2015؛ أي بزيادة قدرها 8,42% مقارنة (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة: <https://www.mpttn.gov.dz/ar>). يمكن توضيح عدد المشتركين في خدمة كلا الهاتفين داخل الجزائر من خلال الشكلين أدناه.

الشكل رقم 02 :



المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
<https://www.mpttn.gov.dz/ar>

الشكل رقم 01 :



المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
<https://www.mpttn.gov.dz/ar>

من الشكلين 04 و 05 نلاحظ الزيادة المستمرة في عدد مشركى خدمة الهاتف بنوعيه المحمول والثابت، كما أننا نلمس الفرق الشاسع في العدد بين مشركى الخدمتين، ويظهر لنا تفوق الهاتف المحمول على الهاتف الثابت ويرجع ذلك لسهولة الحصول على الهاتف النقال، وكذلك الأسعار التنافسية بين الخدمتين، زد على هذا توفر ثلاثة متعاملين للهاتف المحمول في السوق وكذلك الأسعار التنافسية بين الخدمتين، الأمر الذي يزيد من حدة المنافسة التي تعود إيجاباً في صالح الزبون (المشرك).

من خلال ما ورد يُلمس أن البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال لا تزال فتية في الجزائر، إلا أن المتابع لمجال TIC في الجزائر، يلمس نية وعزيمة المسؤولين لتطوير هذا القطاع الحساس في

الجزائر، وهو ما يتجسد في استحداث الجزائر لهيئات ومؤسسات حكومية تعمل على تحقيق ذلك، مثل وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الرقمنة، الوكالة الفضائية الجزائرية ASAL والوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT. بالإضافة إلى الأرقام المسجلة في تحقيق الزيادة المستمرة في خدمات الإنترنت والهاتف النقال والثابت، والتطلع دوماً لتحسينها.

ثالثاً: واقع منافذ الصيرفة الإلكترونية وخدماتها في الجزائر:

لا تزال البنوك الجزائرية تسير ببطء عالم الصيرفة الإلكترونية، فأنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر مازالت متخلفة وهذا ما يلاحظ على مستوى القطاع المصرفي من استعمال للنقود القانونية بشكل واسع، وهذا لا ينفي الجهود المبذولة من طرف المسؤولين على القطاع من أجل عصرنته، كما هو الشأن مثلاً ببنك التنمية المحلية مؤخراً وبالضبط في شهر مارس سنة 2017، حيث قامت بتغيير برنامجها المعلوماتي لتقديم الخدمات المصرفية إلى برنامج حديث يتأقلم بكثير مع الصيرفة الإلكترونية ويوفر خيارات عدة للخدمات البنكية، ألا وهو برنامج SAB، الأمر نفسه بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية والريفية التي تسعى إلى تعميم نظامها المعلوماتي الجديد، برنامج FLEX CUBE وOBIEE اللذان يمثلان نظام (GLOBAL BANKING)، وبدخول بنوك خاصة إلى المجال المصرفي الجزائري زادت حدة المنافسة بين البنوك، وبالأخص بين البنوك العمومية وتلك الخاصة، لا سيما في ما يتعلق بالصيرفة الإلكترونية، وبالتالي أصبح ما يسمى e-banking ضرورة إستراتيجية للبنوك من أجل تحقيق أهدافها، في هذا الصدد سنسلط الضوء على أهم منافذ الصيرفة الإلكترونية وخدماتها في الصناعة المصرفية الجزائرية.

1- نظام المقاصة الإلكترونية: حدد بالنظام 06-05 الصادر بتاريخ: 15 ديسمبر 2005، الذي يتمثل هدفه الأساس في تسوية المعاملات ومعالجتها ما بين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف بنك الجزائر (كون، 2017، ص379)، فالبنوك الجزائرية منذ سنة 2006 تعمل بنظام المقاصة الإلكترونية، وتسمى في الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ATCI، ولقد شهد هذا النظام تطوراً ملحوظاً من خلال الزيادة المستمرة لعدد العمليات التي تم تسويتها بواسطته، والجدول اللاحق يقدم لنا تلك الأرقام الخاصة بهذا النظام خلال بعض السنوات.

الجدول رقم (01): عدد العمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية ATCI في الجزائر (2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمليات بالمليون	13,039	17,387	19,470	20,750	20,756	ما يقارب 21
التطور%	/	33,3%	7,5%	6,6%	مستقر	1,1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نستطيع القول أن عمليات الدفع بهذا النظام هي في تزايد مستمر، حيث يسمح هذا الأخير بتبادل كافة وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية...ألخ)، وهو ما تعكسه المبالغ المسجلة للعمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية خلال نفس الفترة كما هو موضح في الجدول الآتي.

الجدول رقم (02): المبالغ الكلية السنوية للعمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية ATCI في الجزائر(2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبلغ الكلي (الوحدة:مليار دج)	10581,6	11766,1	12661,6	13979,0	15892	17639,5
التطور %	/	%11,2	%7,5	%10,4	%13,7	%11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر -متاحة على موقع بنك الجزائر- يوضح الجدول أعلاه حجم القيمة الكلية للمبالغ السنوية للعمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية ATCI في الجزائر، والذي يشهد تطوراً متزايداً، وهو ما يعكس الاستعمال الواسع لهذه الخدمة الإلكترونية في الجزائر، واستمرار الاعتماد عليهما في البنوك التجارية الجزائرية بالإضافة إلى الخزينة العمومية و بريد الجزائر كوسيلة تسهل وتبسط عمليات الدفع فيما بينها.

2-الصراف الآلي: تتوفر الصرافات الآلية على مستوى البنوك الجزائرية العمومية منها والخاصة بالإضافة إلى بريد الجزائر، كما أنها تنقسم إلى نوعين GAB وDAB، حيث يقدم GAB خدمات أكثر من النوع الآخر، كما أن شركة SATIM (تأسست سنة 1995 برأسمال قدره 257 مليون دج وبمساهمة 8 بنوك و تهدف إلى تطوير وتوسيع وسائل الدفع الإلكتروني، بدأ العمل سنة 1997 وتمثل في إنجاز شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف، بحيث تغطي هذه الشبكة الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات البنكية) هي التي تشرف على التنسيق فيما بين ذلك، وما يميز هذه الأجهزة هو تدنيها للتكاليف التي يتحملها الزبون عند استخدامها للحصول على الخدمات التي توفرها، والجدول اللاحق يبين الفرق في التكلفة التي تترتب على الزبون عند حصوله على بعض الخدمات عن طريق شبك البنك، وفي حالة استخدامه للصراف الآلي، وذلك حسب تسعير الخدمات لدى بنك التنمية المحلية.

الجدول رقم (03): الفرق في التكلفة بالدينار الجزائري بين استعمال الصيرفة التقليدية (شباك البنك) و الصيرفة الإلكترونية (الصراف الآلي) بنك التنمية المحلية الجزائر

عملية السحب	عملية السحب	الاطلاع على الرصيد	عمولة التسيير
مجاناً	مجاناً من نفس وكالة البنك 50 دج خارج الرسم باستعمال شيك الشباك	مجاناً	47,67 دج خارج الرسم شهريا مقابل تسيير حساب الشيكات
10 دج خارج الرسم	20 دج خارج الرسم من DAB نفس البنك 25 دج خارج الرسم من DAB بنك آخر	10 دج خارج الرسم	29,16 دج خارج الرسم شهريا مقابل تسيير بطاقة البيبنكية الزرقاء (كلاسيك)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بنك التنمية المحلية

من الجدول يتضح الفرق بين تكلفة استعمال الصراف الآلي للحصول على الخدمات المصرفية مقارنة باستعمال الشباك، حيث تتدنى التكلفة كلما استعمل الصراف الآلي، إلا في حالي الاطلاع على الرصيد والسحب من نفس الوكالة بشيك الزبون لمبالغ محددة من طرف البنك.

3- نهائي نقطة البيع الإلكترونية TPE: حيث توفر هذه الخدمة بعض البنوك لزيائنها التجار ليستفيد منها المشتريين الحاملين لبطاقات البيبنكية CIB، لتسوية مدفوعات مشترياتهم، مثل بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والشكلان المواليان يوضحان انتشار هذان المنفذان في بعض مدن الوطن.

الجدول رقم 05

عدد نهائي نقط البيع الإلكترونية TPE في بعض مدن الجزائر سنة 2017			
أدرار	6	بومرداس	21
عين تموشنت	39	وهران	97
قسنطينة	58	بشار	7
تيزي وزو	48	سطيف	53
الجزائر	558	غرداية	16
البلدية	32	بجاية	69
الوادي	3	عنابة	38
بجاية	69	الجلفة	7
عنابة	38	سيدي بلعباس	21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات شركة SATIM
Source : www.satim.dz.com

الجدول رقم 04

عدد الصرافات الآلية DAB أو GAB في بعض مدن الجزائر سنة 2017			
أدرار	4	باتنة	14
بشار	6	البلدية	20
تلمسان	26	تيارت	5
الجزائر	144	سطيف	28
سيدي بلعباس	9	وهران	51
الأغواط	5	بسكرة	7
البويرة	9	قسنطينة	28
تبسة	3	تيزي وزو	20
الجلفة	3	عنابة	14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات شركة SATIM
Source : www.satim.dz.com

من الجدولين أعلاه يمكن القول أن هذان المنفذان متوفران في مختلف مناطق الجزائر، إلا أنها تسجل ضعفاً كبيراً في عددها مقارنة بعدد السكان، ويمكن إرجاع ذلك لتغلب وسائل الدفع التقليدية واستعمالها الواسع في البنوك الجزائرية، مثل استعمال الشيك في عمليات السحب، واستعمال النقود السائلة في عمليات الحوالات... الخ...

4- نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ARTS: حدد النظام 04-05 المؤرخ في 2005/10/13، نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل وقد دخل في الإنتاج في شهر فيفري 2006 كقاعدة لعصرنة أنظمة الدفع، لتستجيب لمجموع المبادئ التي أوصت بها لجنة أنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية وتضمن شفافية العمليات (بلعياش، 2015، ص220). ويتم الإشراف على هذا النظام من طرف بنك الجزائر ويهتم بالمدفوعات ما بين البنوك التجارية، الخزينة العمومية وكذا بريد الجزائر، والتي تساوي أو تفوق مليون دينار جزائري، وهذا تم استبدال الطريقة التقليدية لتسوية الحوالات، والتي كانت تسوى بواسطة المقاصة اليدوية أو التقليدية بنظام حديث أكثر عصرنة لتسهيل تسوية المدفوعات، ولقد عرف نظام ARTS على العموم تطوراً مستمراً في معالجته لعمليات مدفوعات داخل البنوك الجزائرية، هذا ما يعبر عنه الجدول التالي.

الجدول رقم 06: عدد عمليات المدفوعات بواسطة نظام ARTS في الجزائر (2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمليات	237311	269557	290418	314357	334749	328404
التطور %	/	13,6%	7,7%	8,2%	6,5%	1,9%-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر - متاحة على موقع بنك الجزائر -

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الاعتماد على عمليات المدفوعات بواسطة نظام ARTS هي في ارتفاع تدريجي، لا سيما إذا ما علمنا أن سنة 2011 تعتبر السنة الخامسة من بداية تشغيل النظام، أما عن الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2016 فيرجعه بنك الجزائر إلى انخفاض عمليات السياسة النقدية، وانخفاض العمليات بين المشاركين، وبالتالي يتبين لنا من خلال هذه الوسيلة الاهتمام المتزايد بوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، كما أن المبالغ الإجمالية للعمليات التي يتم تسويتها بهذا النظام تعتبر مهمة وكبيرة، وهذا ما يوضحه الجدول اللاحق.

الجدول رقم 07: المبالغ الكلية السنوية لعمليات المدفوعات بواسطة نظام ARTS في الجزائر (2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبلغ الكلي (الوحدة: مليار دج)	680123	535234	35806	372394	265141	201692
التطور %	/	%21.3	%33.1	%4.0	%28.8	%23.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر - متاحة على موقع بنك الجزائر -

نلاحظ من الجدول تناقصاً في قيمة المبالغ الإجمالية لعمليات التسوية المسجلة في الدفاتر المحاسبية لبنك الجزائر، ويرجع هذا إلى عمليات السياسة النقدية والعمليات بين المشتركين، لكن هذا لا يؤثر على صورة الاهتمام المتزايد بوسائل الدفع الإلكترونية من قبل المسؤولين على المنظومة المصرفية في الجزائر، خاصة إذا ما نظرنا إلى القيمة الضخمة للمبالغ المالية التي يتم تسويتها بهذا النظام كما أنه يعتبر المنفذ الوحيد لتسوية تلك المدفوعات، كما أن هناك عمليات عديدة تتم فيما بين وكالات البنك الواحد لا تدخل في هذا الحساب، ونستطيع القول من هذا أن نظام ARTS يعتبر من أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية المعتمدة من طرف البنوك التجارية الجزائرية، ذلك أنه يعالج كتلة نقدية ضخمة تتعلق بعمليات التسوية للمدفوعات.

5-2- الصيرفة المحمولة: تُوفر بعض البنوك في الجزائر خدمة الصيرفة المحمولة التي تتطلب هاتفاً محمولاً أو حاسوباً وشبكة أنترنت لتوصيل الزبون ببنكه، وتقتصر هذه الخدمات على الاستعلام على أرصدة الحسابات، وإجراء بعض التحويلات ما بين وكالات البنك، دفع الفواتير الهاتفية لموبيليس.

فمثلاً البنك الوطني الجزائري يطلق على هذه الخدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال، وتمثل وظائف هذه الخدمة في تعبئة الخط مسبق الدفع لموبيليس، دفع الفواتير الهاتفية لموبيليس، الاطلاع على الرصيد البنكي وتحويل الأموال بين وكالات البنك دون التنقل إلى الوكالة (البنك الوطني الجزائري على الموقع: <http://www.bna.dz>).

6-2- البطاقات البنكية: خطت الصناعة المصرفية في الجزائر خطوات لا بأس بها في عملية إصدار البطاقات البنكية، لا سيما مع إنشاء شركة SATIM التي تشرف على ذلك، فمعظم البنوك تقدم لزبائنها البطاقات البيبنكية CIB كما يطلق عليها في الجزائر والتي تنقسم إلى قسمين البطاقة التقليدية (الزرقاء) والبطاقة الذهبية، وهي بطاقات تعمل بالعملة الوطنية الدينار، وهناك بطاقات أخرى تعمل بالعملة الأجنبية الأورو توفرها بعض البنوك مثل BDL,CPA,AGB,BNA، تسمى بطاقات VISA وهي

بطاقات عالمية، كما أن بعض البنوك تقدم خدمة بطاقة MASTER CARD العالمية، على سبيل المثال يوفر بنك التنمية المحلية لزيائنه بطاقات بيبنكية CIB الكلاسيكية (الزرقاء) والذهبية، بحيث مدة الصلاحية للبطاقتين سنتين، والحد الأعلى للاستعمال سحب أو مدفوعات بالنسبة للكلاسيكية هو 200.000,00 دج/شهرياً، أما بالنسبة للذهبية فهو 400.000,00 دج/شهرياً، كما أن بطاقة VISA التقليدية التي يقدمها بنك BDL الحد الأعلى للاستعمال هو 500 أورو/أسبوعياً، أما بطاقة VISA الذهبية فحدها الأعلى هو 5000 أورو/أسبوعياً (بنك التنمية المحلية على الموقع الإلكتروني: <http://www.bdl.dz>).

7-2- الشيك الإلكتروني: هي واحدة من أهم وسائل الدفع الإلكترونية المنتشرة في الجزائر، الذي يعتمد في تسييره ومعالجته على نظام ATCI عن طريق المقاصة الإلكترونية، بحيث تتوفر البنوك، الخزانة العمومية و بريد الجزائر على أجهزة سكانير scanner مخصصة لتمرير الشيكات عليها، حيث تعمل هذه الأجهزة على حفظ المعلومات (هوية الزبون، هوية المستفيد، رقم الحساب، البنك المرسل، مبلغ الشيك...ألخ) المدونة على الشيك وجهاً وظهرًا، ليتم إرسالها وتبادلها ما بين المرسل والمرسل إليه من المشاركين في المقاصة الإلكترونية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن إدراج نظامين لتحويل الأموال إلى خانة خدمات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وهما نظام SWIFT الذي يعمل على نقل التعليمات والأوامر ما بين البنوك عالمياً، وهو يستعمل في البنوك الجزائرية لتسوية عمليات التجارة الخارجية، أما النظام الثاني متوفر لدى بنك التنمية المحلية ويسمى مونيغرام MoneyGram وهو نظام يعمل على تحويل الأموال من أي بلد من الخارج إلى الجزائر على أن لا يتعدى المبلغ 100.000,00 دج.

خلاصة:

أدى التطور الكبير والمتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى التأثير المباشر على الصناعة المصرفية، وقلص فرص الصيرفة التقليدية أمام ظهور الصيرفة الإلكترونية التي قللت بدورها من التكاليف التي يتحملها البنك والزبون على حد سواء، كما أنها رفعت من سرعة تقديم الخدمات، ووفرت للزبائن تكلفة التنقل إلى أماكن عمل البنوك، ووفرت لهم مصفوفة متعددة ومتنوعة من الخدمات، ولقد سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إنشاء وتقوية البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وذلك من خلال الهيئات التي تم استحداثها للنهوض بهذا المجال، مثل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT والوكالة الفضائية الجزائرية ASAL، بالإضافة إلى ما تشهده السوق الجزائرية من منافسة قوية بين متعاملي خدمة الهاتف النقال وتوفير خدمات 3G و4G. وكذا القفزة

الكبيرة في خدمة الإنترنت، إضافة إلى توفرُ الجوائز على خط اتصال أساسي من الألياف البصرية وشبكة من الألياف الضوئية، كل هذا يُحضر الأرضية الخصبة لنشاط الصيرفة الإلكترونية وتفعيلها في الجزائر، لكن البنوك الجزائرية لا تزال متأخرة في تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية مقارنة بما يقدم من خدمات هذه الصيرفة في بنوك الدول المتقدمة، بل حتى بالمقارنة مع بنوك بعض الدول العربية، ويرجع ذلك إلى قلة الثقافة البنكية لدى الأفراد والتخوف من شبح القرصنة، كما أن بعض الأسر الجزائرية لا تمتلك أجهزة الكمبيوتر رغم جهود السلطات لتوفيرها من خلال برنامج أُسرتيك، أما البنوك فيغيب عنها جانب التسويق والإشهار لهذه الخدمات، ونقص التأطير لمستخدميها، كما أن وسائل الدفع الإلكترونية لا تزال فنية ما يجعلها تتعرض لمشاكل تقنية تسهم بدورها في عزوف المستهلكين عنها، كما أن الحجم الكبير للنقود خارج القطاع المصرفي يشكل عائقاً لدى مالكيها للولوج إلى الصيرفة الإلكترونية، لأن سلطات البلاد في الجزائر تسعى بعدة طرق لاسترجاع النقود المتداولة خارج الشبكة المصرفية، كما أنها أصدرت تنظيمات مصرفية لا تقتضي تشديداً على مصادر الأموال، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى تجعل من نشاط الصيرفة الإلكترونية محدوداً في الجزائر ودون المستوى، ولهذا لا بد من تضافر الجهود للهوض بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر، فمن ناحية البنية التحتية نستطيع القول أنها كافية لدعم وإرضاء تلك الخدمات، لتبقى مشكلة نشر ثقافة e-banking لدى الأفراد والمؤسسات، وزرع الثقة بالتعاملات الإلكترونية، وتوفير عنصر الحماية، الأمن والخصوصية، كما أن البنوك الجزائرية إذا ما أرادت أن تواكب مستجدات الصناعة المصرفية وزيادة قدراتها التنافسية فهي ملزمة بأن تُرقي المستوى التكويني لمواردها البشرية عن طريق التدريب، وتنمية المعارف حول خدمات الصيرفة الإلكترونية، بالإضافة إلى كل هذا يجب وضع أرضية قانونية وتنظيمية تضبط تلك المعاملات وتسهل عملية الرقابة عليها.

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

- بن الزين إيمان، تشخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر للفترة ما بين 2000-2014. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 2، 2016
- ناظم الشمري، عبد الفتاح، الصيرفة الإلكترونية في الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس في جامعة فيلاديفيا، 4-5 جويلية، 2007
- العلجوني عبد الفتاح محمد، تقييم تطبيقات نظم المعلومات الإدارية في شركات مختارة من القطاعين العام والخاص دراسة حالة في شركة الملكية الأردنية والبنك العربي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان الأردن، 2005

- بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية: حتمية أم ضرورة بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، مقال منشور على الإنترنت:
le: 2017/08/23:10:26 <https://elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/maktaba>
- طارق عبد العالي حماد، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- صراع كريمة، واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، 2014
- كون فتيحة، نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، العدد 7، 2017
- بلعاش ميادة، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، 2015

المراجع الأجنبية:

- Basel Committee on Banking Supervision, Risk Management Principles For Electronic Banking, bank for international sttelements, 2003, available at <https://www.bis.org/publ/bcbs98.pdf>
- GUP, B.E. (2003), Electronic Banking dans GUP B.E. (2003), The Furure of Banking, Quorum Books, Londres

المواقع الإلكترونية:

- موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
<https://www.mpttn.gov.dz/ar>
- موقع البنك الوطني الجزائري، www.bna.dz
- موقع بنك التنمية المحلية، www.bdl.dz
- موقع بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz